

واقع الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في البنوك المالية الإسلامية بنك البركة سنة 2023

The Reality of Shari'a Supervision and Shari'a Audit in Islamic Financial Institutions Al Baraka Bank in 2023

زيان يوسف*

مخبر GPES جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر

youcef.ziane@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول للنشر: 2025/05/25

تاريخ الاستلام: 2025/05/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري 2023، بحيث تعتبر الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي عنصرين أساسيين في إعطاء حكم على صحة ومصداقية معاملات والمنتجات المقدمة من طرف المؤسسة المالية ومطابقتها لأحكام الشريعة. وخلصت الدراسة إلى وجود في بنك البركة هيئة الرقابة الشرعية مكلفة بعمل الرقابة والتدقيق وفقا للشريعة، بحيث تم تأكيد بأن إجراءات التي طبقها البنك في سنة 2023 قد تمت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية مع وجود مداخل غير موافق للشريعة يتم صرفها في سبل الخيرات. الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي، المصارف الإسلامية، بنك البركة، هيئة الرقابة الشرعية. تصنيفات JEL: E58، M42.

Abstract :

This study aims to know the reality of Sharia control and Sharia audit in Islamic financial institutions, the study of Al-Baraka Algerian Bank 2023, as Shari'ah supervision and Shari'ah auditing are two key elements in giving a judgment on the validity and credibility of transactions and products provided by the financial institution and their conformity with the provisions of Shari'ah.

The study concluded that Al Baraka Bank has a Shari'ah Supervisory Board in charge of monitoring and auditing in accordance with Shari'ah, so that it was confirmed that the procedures applied by the bank in 2023 were carried out in accordance with the provisions of Islamic Shari'ah with the presence of non-Shari'ah-compliant income to be spent in ways of goodness.

Keywords: Shari'ah Supervision; Shari'ah Audit; Islamic Banks; Al Baraka Bank; Sharia Supervisory Board.

Jel Classification Codes: E58 ، M42.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعد الصيرفة الإسلامية شريان الاقتصاد في الدول الإسلامية نظرا لحجم السيولة التي تقدمها في ظل إقبال الجماهير عليها للاعتبارات شرعية خاصة لأنها تجنبهم الربا عكس البنوك التقليدية خاصة في الأزمات المالية التي حدثت. وفي ظل التطور السريع لمعاملات الصيرفة الإسلامية وزيادة حجمها كان لبدى من إيجاد هيئة تشرفها عليها لضمان مطابقة معاملتها للأحكام الشرعية.

تعد هيئة الرقابة الشرعية الكيان المخول له قانونا إصدار أحكام وفتاوي إضافة إلى القيام بالتدقيق الشرعي حول معاملات أو المنتجات المقدمة من طرف المؤسسات المالية الإسلامية وفحصها ومدى مطابقتها لأحكام الشرعية من خلال إصدار تقرير متضمنا رأي، الذي يقدم للعمل المؤسسة المالية مصداقية. وتعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية المرجع الرئيسي لعمل الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي من خلال إصدار معايير تنظم هذه المهنة. والجزائري على غرار باقي الدول الإسلامية أعطت أهمية للصيرفة الإسلامية ومن تم الرقابة الشرعية والتدقيق من خلال إصدار مجموعة من القوانين المنظمة لها.

1.1. اشكالية الدراسة:

ما هو واقع الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية بنك البركة نموذجا ؟

2.1. فرضيات الدراسة:

توجد رقابة شرعية وتدقيق شرعي في بنك البركة الإسلامي الجزائري.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في معرفة واقع الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في بنك البركة.

4.1. أهداف الدراسة:

-إطلاع على الرقابة الشرعية.

-تقديم مؤسسة مالية الإسلامية محل الدراسة

-إطلاع على عمل هيئة الرقابة الشرعية تقرير 2023.

5.1. منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض الأدبيات النظرية المرتبطة بالدراسة. أما في الدراسة الميدانية تم تحليل تقرير الشرعي الخاص ببنك البركة لسنة 2023 المتضمن رأي الهيئة.

2. الإطار النظري للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي:

1.2. مفهوم الرقابة الشرعية:

هي تقديم الأحكام الشرعية وفتاوي خاصة بمهام المؤسسات المالية الإسلامية والسهر على تنفيذها والتأكد من سلامة العمل بها، إضافة إلى معرفة تطابق الاعمال حسب الفتاوى الصادرة التي أقرتها هيئة الفتوى. (هودة صلصان قدوري، 2017، صفحة 105)

فالرقابة الشرعية هي عملية شرعية يقوم به فقهاء أكفاء، ويستعينون بخبراء، تستشيرهم المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف لضمان توافق عقودها وتصرفاتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية (عبد القادر جدي، 2020، صفحة 73)

يمكن تعريف الرقابة الشرعية على: انها منظومة شاملة تضم مكونات اساسية واهداف واساليب وادوات محددة وهي تشير إلى المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية استفاؤها لضمان التزامها الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية. (فيان عبد الرحمن ياسين ، ابتسام على حسين ، و عطارد سعد، 2020، صفحة 10)

الرقابة الشرعية هيئة مسؤولة عن: مراقبة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والعمليات التي تقوم بها المؤسسة بهدف التأكد من توافقها للأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتستخدم في ذلك الوسائل والأساليب الشرعية المناسبة، مع تحديد المخالفات والأخطاء وتصحيحها واقتراح البدائل الشرعية الخاصة بها، إضافة إلى القيام برفع التقارير إلى الأطراف المعنية بحيث تتضمن إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والتعليمات لأخذها بعين الاعتبار في المحاضر التحقيق الكسب الحلال، وكذلك في المستقبل بهدف التطوير إلى الأفضل. (جميلة الجوزي و حدو على، 2015، صفحة 35)

2.2. تعريف هيئة الرقابة الشرعية: (عبد الله عطية، 16-18 أكتوبر 2018، صفحة 138)

حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعد هيئة الرقابة الشرعية بأنها هيئة ذات استقلالية مكونة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، مع إمكانية أن تضم بين أعضائها شخص غير فقيه بشرط أن يكون خبيراً في ميدان المؤسسات المالية الإسلامية و متمكناً في فقه المعاملات، كما تتولي هذه الهيئة توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها لضمان التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بحيث فتاواها وقراراتها تكون ملزمة للمؤسسة. (زرقط رشيد، 2015، صفحة 98)

3.2. دور هيئة الرقابة في تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية

تقتصر مهام هيئة الرقابة الشرعية في الغالب على إصدار الشرعية المرتبطة بأعمال المؤسسة المالية والسعي على تفسيرها دون ربط التفاصيل بالكليات والفروع بالأهداف، حيث قام بوضع خلل كبير في عمل المصارف الإسلامية، وعدم قدرتها في إيجاد مخرجات للمشاكل الاقتصادية الاجتماعية. كأزمة السكن وتمويل المشاريع الزراعية والبطالة.

حيث وجها عطية السيد فياض سؤالاً حول إمكانية الحكم بتحريم أو بطلان الشيء إذا استوفى الشروط الفقهية لإباحته ولكنه خالف مقصداً شرعياً، أم أن اعتبار الفعل موافقاً للمقاصد الشرعية شرطاً لصحته على المجمع الفقهية. (معمرى منير، 2018، صفحة 194)

4.2. أهداف الرقابة الشرعية:

- 1- ضمان التزام بالمبادئ والأحكام الشرعية من طرف البنك والمؤسسة.
- 2- تطوير الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة شرعاً، وتحسين تلك الموجودة في مجال المصارف، أو توفير البدائل الشرعية لها كلما أمكن ذلك. (سليمان ناصر، 2010، صفحة 339)
- 3- إثراء فقه المعاملات المالية من خلال تطوير الصيغ المعتمدة حالياً واستحداث صيغ ومنتجات جديدة، إضافة إلى تشجيع البحث في مجالات الاقتصاد الإسلامي وميدان المصرفية الإسلامية.
- 4- التأكد من امتثال العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية اللازمة للعمليات الصيرفة الإسلامية.
- 5- طمأنة الجمهور سواء المتعاملين مع المصرف أو غيرهم بمشروعية الأعمال الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. (بنايش سفيان و محمد فرحي، 2024، صفحة 52)

4.2 . إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية:

تتطلب استقلالية هيئة الرقابة الشرعية القيام: بتنظيم العلاقة الإدارية بين أعضاءها والمؤسسة المالية بما يولد الحوافز الكافية لتحقيق الحياد والموضوعية فيما يصدر عن تلك الهيئة، ومن مظاهر الاستقلالية المطلوبة تعيين أعضائها وتحديد مكافأتهن من قبل الجمعية العامة.

ولذا يجب أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية لضمان حيادتها وموضوعيتها، وتكمن قوتها في مدى إستقلاليتها، ولقد حرصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI على مسألة الإستقلالية من خلال معيار الحوكمة رقم 05 إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، تم من خلال هذا المعيار تحديد القواعد والضوابط التي تساعد على ضمان إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وتوضيح كيفية مراقبة إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، ومعالجة المشاكل التي تعوقها. (براهيمي فائزة و حديدي آدم، 2021، صفحة 191)

استقلال الهيئة تقسم إلى نوعين: الاستقلال الفكري والاستقلال التنظيمي فأعضاء الهيئة بحاجة إلى الاستقلال الفكري ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بموضوعية وحرية وهو يتطلب دراسة وتحليل دقيقين، ولتحقيق ذلك يجب وجود الدعم من طرف المؤسسة المالية، مع الحفاظ على توازنها بين تحقيق الأرباح وكسب رضا الله تعالى فإذا وجد هذا التفاهم بين المؤسسة والهيئة، فإنه يسهل على أعضاء أداء واجبهن بسلامة العقل والقلب بحيث يمكن الهيئة من المساهمة في تحقيق الأهداف المصرف النبيلة مثل تلبية حاجات المجتمع وليس مجرد السعي وراء الربح فقط ولضمان الاستقلال الفكري ، يجب على الهيئة أن تشارك في جميع عمل المصرف من تأسيسه ونطویر منتجاته حتى غاية إطلاقها، وبهذه الطريقة تمكن الهيئة من رقابة شاملة على المؤسسة والوصول إلى المعلومات المهمة وفهم طبيعة وأهداف المنتجات ، بإضافة إلى تأثيرها على الأمة مما يحقق المقاصد الشرعية. ولتحقيق ذلك لا بد من تحسين العلاقة وزيادة التعاون بين الهيئة والإدارة بالمؤسسة فلا ينبغي اعتبار الهيئة عبئا أو عائق أمام تقدم المصرف بل تكون عاملا أساسيا في نموه.

أما بالنسبة للاستقلال التنظيمي للهيئة فهو يرتبط بموقعها في الهيكل التنظيمي للبنك، أما حاليا يحدد موقعها ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية، كعنصر تابع في مجلس الإدارة أو للمدير العام للبنك أو غير محدد. ومن أحسن أن يكون موقعها تابعا للجمعية العامة وأن لا يكون للإدارة سلطة عليها حيث تقوم الهيئة بمهامها وتقدم تقريرها للجمعية العامة والتبعية تكون مستندة على أساس سلطة التعيين والعزل. (محمد بلبية، 2017، صفحة 437، 438)

5.2 . أهمية الرقابة الشرعية:

تعد الرقابة الشرعية أهم الهيئات الرقابية الجديدة في مؤسسات المالية، إذ تغطي نطاقا واسعا من العلاقات في ظل الشريعة الإسلامية، وتشكل الأساس الذي يعتمد عليه جل عملاء هذه المؤسسات في تقييم مدى التزامها بالشريعة الإسلامية. (براضية حكيم و عراب سارة، 2019، صفحة 88)

كما أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة للبنوك الإسلامية لعدة أسباب:

- يقوم العمل الأساسي للبنوك الإسلامية على تقديم البديل الشرعي للبنوك الربوية، ومن الواضح أن الرقابة الشرعية أساسية وحيوية للمؤسسات الإسلامية، وهي الجهة التي تشرف وترصد سير عملها وامتثالها لأحكام الشريعة والعمل بها في نشاطها.

- تحدي نقص الوعي بقواعد المعاملات الإسلامية لدى العاملين في المصارف الإسلامية خاصة في وجود تعقيد وتنوع في المشهد التجاري.

- العمليات المصرفية في مجال الاستثمار والتمويل تتطلب إستشارة هيئة الفتوى، نظرا لطبيعة المتغيرة وغير المتكررة لهذه العمليات مع كل عملية أو مشروع يموله البنك، ومن الضروري للعاملون في النشاط الاستثماري التواصل دائم مع الرقابة الشرعية فهم يحتاجون دائم إلى الفتوى لمعالجة التعقيدات التي قد تطرأ أثناء عملهم. وجود الرقابة الشرعية يمنح المصرف وضعاً شرعياً، بحيث توفر الراحة للجمهور المتعامل مع المصرف. (مطاي عبد القادر، 2018، صفحة 55)

6.2. إجراءات الرقابة الشرعية:

تجري عملية الرقابة الشرعية من خلال عدة المراحل كالآتي:

تبدأ بتخطيط لإجراءات الرقابة الشرعية.

تم تلها عملية تنفيذ تلك الاجراءات، ومن تم إعداد ومراجعت أوراق العمل ومراجعتة.

وأخيرا القيام بتوثيق النتائج لكل مرحلة، إضافة إصدار تقاريرها الخاص بها. (نور الهدى عرعار و نصيرة محاجبية، 2021، صفحة 22)

7.2. مكونات هيئة الرقابة الشرعية:

يتكون من ثلاثة أقسام متكاملة:

- هيئة الفتوى: وهي المسؤولة عن إصدار الفتاوى ووضع الأسس الشرعية لآليات العمل المصرفي، وتوجد هذه الهيئة على مستوى كل بنك، وتتناول الجوانب النظرية والبحث عن البدائل الشرعية وتقديم حلولاً عملية للمشاكل التي تصادف البنوك الإسلامية. - هيئة التدقيق الشرعي: تراقب هذه الهيئة تنفيذ الفتاوى وتوصيات الصادرة عن هيئة الفتوى، وتعمل على مستوى كل مصرف، حيث تهتم بالجانب العملي، أي ضمان أن تعمل إدارة البنك ضمن الحدود الشرعية المحددة والتزام بتوجيهات والفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى

- الهيئة العليا للرقابة: تعمل في جميع المصارف، وتعد مرجعاً لجميع أجهزة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، إذ تراجع الأسس النظرية والشرعية التي تبني عليها المنتجات المالية الإسلامية وتضمن صحة التطبيق العملي للمنتجات وتوافقها مع المبادئ والأحكام الشرعية، كما تراجع العقود والوثائق والآليات وأهداف المنتجات المالية الإسلامية قبل تصنيفها من الناحية الفنية والشرعية. (هيام محمد عبد القادر الزيداني، 2013، الصفحات 93-94)

7.2. وظائف الرقابة الشرعية:

لهيئة الرقابة الشرعية في المصرف وظيفتين رئيسيتين:

أولاً: تعمل على وضع المعايير الشرعية التي تنظم أعمال المؤسسة المالية، وتكون خاضعة هذه الوظيفة لأحكام الفتوى؛ إذ تعد قرارات الهيئة في هذا الخصوص حكماً شرعياً، فيجب التزام بالفتوى والجهة المصدرة لها.

وهذه الوظيفة تعتبر من أخطر الوظائف؛ ويعد عضو هيئة الرقابة هو الذي يبلغ عن أحكام الله، ودوره لا يقتصر على التبليغ فحسب بل يصل إلى إصدار الفتاوى الملزمة للمؤسسة. منصب الإفتاء منصب خطير، لا سيما إذا كانت ملزمة؟ وقد أوضح الإمام الشاطبي رحمه الله - مكانة المفتي: "ما ينقله من الشريعة فهو إما منقول عن أصلها، أو مستمد من المنقول، ففي الأولى يكون ناقلاً للرسالة، وفي الثانية يكون بمثابة نائباً عنه في إثبات الأحكام، وإقرار الأحكام من إختصاص الشارع، فإذا استنبط المجتهد الأحكام برأيه واجتهاده فهو مشروع، يجب طاعته. وهذه هو المعنى الخلافة على التحقيق. فالمفتي عموماً يبلغ عن

الله كالنبي؛ ولذلك يطلق عليهم أولي الأمر، وطاعتهم مرتبطة بطاعة الله ورسوله في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.

تتمثل ثانياً في: التحقق من إلتزام المؤسسة بتطبيق المعايير والأحكام الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية، وضمان ما مدى تنفيذها لتلك الأحكام في جل نشاطاتها.

ولا تقل هذه الوظيفة أهمية عن سابقتها؛ إذ يعتبر تطبيق الفتوى بشكل غير صحيح تضليل للحكم الشرعي، وكذلك تضليل المتعاملين مع المؤسسة؛ ولذلك لا بد عند إصدار هيئة الرقابة الشرعية الفتوى للمؤسسة من إنشاء الآليات الرقابية لضمان حسن تنفيذ الفتوى. (محمد الفاتح محمود بشير المغربي، 2016، الصفحات 180-179)

8.2. مراحل الرقابة الشرعية:

تمر الرقابة الشرعية بثلاث مراحل، هي:

- الرقابة الوقائية قبل التنفيذ أو السابقة: تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، لكونها تتطلب من هيئة الفتوى وضع قواعد شرعية نظرية وتطبيقات عملية متوافقة مع تلك الأسس والقواعد النظرية للوصول إلى نموذج إسلامي للعمليات المالية يكون بديلاً عن المعاملات التقليدية.

- الرقابة العلاجية) في أثناء التنفيذ أو المصاحبة تحدث هذه الرقابة أثناء سير العمل، قد يرتكب المصرف في أخطاء شرعية، أو يواجه بعض المسائل والمشاكل تستدعي رأياً شرعياً وهنا يأتي دور الهيئة في رصد أي انحرافات وتصحيحها وتقويمها، وإبداء رأياً شرعياً للقضايا والمشكلات.

- الرقابة اللاحقة بعد التنفيذ أو التكميلية: في هذه المرحلة يتم مراجعة أعمال المصرف ومعاملاته للتأكد من أن عمليات ومعاملات التي قام بها سواء سبق عرضه على هيئة الرقابة الشرعية أم لا قد تمت وفقاً للأحكام

الشرعية الإسلامية. (رضوان العمار زينب مهنا، 2015، صفحة 162)

3. التقارير الشرعية للهيئة الرقابة:

1.3. التقرير الشرعي:

يعد التقرير الصادر عن الهيئة الأداة الرسمية و المثلى للهيئة الرقابة الشرعية للتعبير عن رأيها فيما يخص مدى التزام بأحكام الشريعة الإسلامية من طرف المؤسسة المالية خلال السنة المالية، وهو الوسيلة المعتمدة للتواصل مع المساهمين وجمهور المتعاملين وملاك، وقد جعل التقرير السنوي مبدئ من مبادئ عمل الهيئات الشرعية وفقاً لما جرى عليه العرف المالي والمصرفي العام، واستناداً للقاعدة الفقهية التي تقتضي بأن التقرير يعد قاعدة متفرعة عن القاعدة الفقهية العامة في الأصل " ما تعارف عليه الناس يعتبر كالمشروط شرطاً القاعدة الفقهية الكبرى " العادة محكمة " وعليه فإن من الممارسات المتبعة في الكثير من النظم الأساسية للمؤسسات المالية أن يعد تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة للمؤسسة من قبل الهيئة. ويشمل: بياناً مدى توافق أعمال المؤسسة مع الشريعة الإسلامية، وأي ملاحظات تراها في هذا الشأن، ويدرج هذا التقرير مع التقرير السنوي للمؤسسة المالية .

ويمكن تمييز نوعين أساسيين من التقارير الشرعية: هما التقرير الدوري والتقرير السنوي، وتختلف من حيث المحتوى والشكل تفصيلي حسب الاعتبارات العملية وقرائن العمل في المؤسسة المالية الإسلامية. (بارة سهيلة، 2023، الصفحات 411-410).

2.3. الإفصاح في تقارير هيئة الرقابة الشرعية:

تعد هيئة الرقابة الشرعية تقريراً يرفع إلى مساهمي المصرف وسلطة النقد وأي جهة أخرى ذات صلة استناداً على المعيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) ويتضمن ما يلي:

- المعاملات والعمليات المبرمة من المصرف بما في ذلك ملحقاتها وتطابقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- آلية توزيع الأرباح وتحميل الخسارة لحسابات الاستثمار وتطابقها مع المبادئ المعتمدة من الهيئة.
- يمكن تخصيص الأرباح الناتجة من مصادر أو طرق محرمة شرعاً للأغراض الخيرية، وذلك وفقاً لما تحددها هيئة الرقابة الشرعية.

-مطابقة حساب الزكاة وصرفها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-وأخير الإفصاح عن أي مخالفات للقرارات والفتاوي المعدة من طرف هيئة الرقابة الشرعية ولأحكام الشريعة. (حسام الدين عفانة، الثاني من رجب 1431، الموافق 2010/04/16، صفحة 15)

3.3. إلزامية فتاوى هيئات الرقابة الشرعية وقراراتها:

الإلزام يعني منح هيئة الرقابة الشرعية صلاحية إلزام بتطبيق المؤسسة المالية للقرارات والفتاوي المصدرة لها ، حيث يمثل مبدأ الإلزام في الرقابة الشرعية عنصراً هاماً لتحقيق الهدف الجوهري لها، والمتمثل في ضمان التزام أحكام الشريعة الإسلامية، يقول وليد عوجان أن الرقابة الشرعية لا قيمة لها إذا لم تعتبر قراراتها ملزمة للبنك وجميع مؤسساته كبيرها وصغيرها لأنها تمثل الشريعة وكلمتها العليا. (زرقط رشيد، 2015، صفحة 102)

4. التدقيق الشرعي:

4.1. تعريف التدقيق الشرعي:

حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو عملية: تهدف إلى «فحص وتقييم مدى تقيد المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إضافة إلى تطبيق الفتاوى والتوجيهات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية». (بنايش سفيان و محمد فرحي، 2024، صفحة 56)

كما يعتبر حسب الفزيع (2010): بأنه التدقيق الذي يدعم المؤسسات المالية الإسلامية ويمكنها من القيام بمسؤولياتها في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. (صفر سليمان الطاهات و عوض عادل القرعان، 2022، صفحة 240)

4.2. أنواع التدقيق الشرعي:

-التدقيق الشرعي الخارجي:

هو نشاط يتمثل في فحص علميات والعقود التي تبرمها المؤسسة المالية، من اختصاص مدقق مؤهل ومستقل، وذلك من جل تقديم رأي حول مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية للمؤسسة إلى جانب إلزامها بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعن المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات المصرفية.

الحاجة للتدقيق الشرعي الخارجي: هو التعامل مع مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية. (محمد عمر جاسر، 04/ مايو 2009، صفحة 02).

التدقيق الشرعي الداخلي:

هو إدارة من إدارات المؤسسة المالية الإسلامية، تعني بالتأكد من قيام المؤسسة بمسؤولياتها بشأن تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الفتوى في المؤسسة. (مطلق جاسر، 12/4/2009، صفحة 04)

3.4. أهمية التدقيق الشرعي:

نعتقد أن أهمية التدقيق الشرعي تكمن في تعزيز الطابع الشرعي للمصارف الإسلامية، مما يزيد من مصداقيتها، كما أنه يفعل نظام الحوكمة بترسيخ مبادئها كما يوفر شفافية أكثر ومصداقية أكبر وشورى و مساءلة بين أعضاء البنك الإسلامي، مجلس الإدارة، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية و بين أعضاء هيئة الفتوى. كل هذا يؤدي إلى الزيادة من فعالية البنوك الإسلامية وهو مطلوب وإلزامي في الجزائر. (خليفة إحسان و خليفة إحسان، بوقصة سليمة، 2024، الصفحات 183-184)

4.4. الأهداف والمهام التدقيق الشرعي:

- ✓ فحص ومراجعة المستندات والسجلات والعقود والاتفاقيات وكافة أعمال البنك لضمان التطبيق السليم لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ رصد وتبيان الأخطاء التي تظهر أثناء التطبيق العملي فور حدوثها، مع العمل على اقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة لضمان التقيد التام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ الإجابة على استفسارات الفروع والإدارات بشأن تطبيق تعليمات الشرعية بشكل يومي، مع إحالة ما يستجد من المسائل المتعلقة بالجوانب التطبيقية إلى هيئة الفتوى الشرعية للحصول على فتوى المناسبة.
- ✓ تأكد من تطبيق الإجراءات التصحيحية المقدمة من طرف الجهات المختصة من الفروع والإدارات بغية معالجة مخالفة شرعية المرصودة. (سماويل خالد أوغلو، 7-9 أبريل 2017، صفحة 7)
- ✓ فحص نظام الرقابة الشرعية
- ✓ تقديم رأي فني مستقل ومحايد بشأن التزام أحكام الشريعة الإسلامية من طرف المصرف في مختلف معاملاته وعقوده المبرمة.
- ✓ إضافة إلى الأهداف الأخرى تتمثل فيما يلي:
- ✓ قياس مستوى المسؤولية الاجتماعية والتنموية
- ✓ قياس الكفاءة استثمار رأس المال
- ✓ قياس الفعالية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. (شفيقة بوزيد، 2012/2013، صفحة 99)

5. منظومة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري خلال سنة 2023:

1.5. تقديم بنك البركة الجزائري:

في عام 1991 أعتد كأول بنك إسلامي برأس مال يجمع بين القطاعين العام ، خاص، وتأسس رسمياً في 20 ماي من نفس السنة و بدأ عمله برأس مال قدره 500.000.000 دينار جزائري ليرتفع الى 20000 000 000 دينار جزائري بحلول سنة 2020.

ويعد من المؤسسات التي تلتزم بضفة كلية بأحكام الشريعة الإسلامية في كل خدماته وعملياته، إذ يمنح لعملائه أفراد ومهنيين ومؤسسات حزمة متميزة من المنتجات المصرفية في ميدان الصناعة المالية الإسلامية، ومعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك. (بنك البركة الجزائري)

5.2. مهام هيئة الرقابة الشرعية حسب القانون 20-102 المؤرخ في 24 مارس 2020.

تتمثل مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار توافق المنتجات للشريعة، وفي الرقابة على نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 34)

5.3. هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة:

تتألف هيئة الرقابة الشرعية من خمسة أعضاء يختارون من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية ممن يمتلكون المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة، زيادة على ذلك التمتع بسمعة الطيبة في ميدان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بغية تعزيز موثوقية الهيئة في أعمالها، واستشارتها وفتاؤها التي تصدرها. مدة عضوية تحدد بثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بانتخاب رئيسا لها من بين أعضائها ونائبا له ليتولى مهام الرئيس في حال غيابه، أو عزله أو استقالته.

الجمعية العامة هي التي تقوم بعملية تعيين أعضاء الهيئة استنادا بتوصية من مجلس إدارة البنك، كما يمكن عزلهم أو استبدالهم بطريقة والشروط نفسها المعينين بها. (بنك البركة الجزائري)

5. تحليل النتائج

- نظام الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي على أعمال البنك البركة الجزائري:

تولت هيئة الرقابة الشرعية بالفحص اللازم لإبداء الرأي في مدى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما راقبت هيئة الرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي)، المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة الماضية، وأجرت عملية الرقابة للحصول على المعلومات التي اعتبرتها ضرورية، لإثبات التزام واعتماد البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها.

- كما راجعت الهيئة الملفات التي سجلت إدارة الامتثال والتدقيق الشرعي مخالفات في عملياتها المنجزة؛ بحيث أجرت عملية الفحص وتفتيش للتحقق من إمكانية تصحيح العمليات الغير الصحيحة منها، أو تجنب أرباحها في حال التأكد من بطلان عقودها، وعدم استيفاء شروط صحتها (مخالفاتها لأحكام الشريعة).

- كما قررت الهيئة جبر هذه العمليات بعد تبين قابليتها للاستدراك والتصحيح لعدم تأثير المخالفات المسجلة في صحتها من الناحية الشرعية باستثناء عملية واحدة تم طلب حذف أرباحها، وتحويلها إلى صندوق سبل الخيرات.

- وفي الأخير تبين أن مسؤولية الهيئة الرقابة الشرعية تتمثل في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتها لأعمال البنك، إضافة إلى إعداد تقرير لجمعية العامة للبنك، وتقع على عاتق الإدارة البنك مسؤولية التأكد من سلامة تطبيق لقرارات الهيئة.

-قرارات هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة (تقرير الشرعي 2023):

أن كل ما اطلعت عليه الهيئة من إجراءات طبقها البنك خلال السنة المنتهية في 31/12/2023 قد تمت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

- أن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة سيتم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات وستصرف في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام. -

- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

-وفي أخير تقرير قامت الهيئة بثمين النتائج التي حققتها إدارة الامتثال والتدقيق الشرعي الداخلي كما أوصت بمزيد من الحرص لتمكينها من إنجاز مهمتها، بما يسمح لها بالمتابعة اليومية لمختلف العمليات من أجل التأكد من سلامة التطبيق ولكي تكون جميع العمليات المبرمة من طرف البنك والعقود المنجزة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية. (تقرير شرعي لبنك البركة، 2024، الصفحات 01-02)

6. خاتمة:

تعتبر الرقابة الشرعية ركن أساسي في المصارف الإسلامية بحيث هي التي تقر ما إذا كانت منتجات ومعاملات التي يقوم بها البنك مطابقا لأحكام الشرعية فهي صمام أمان لأصحاب الأموال المودوعة في هذه المصاريف. وفي ظل توجه العام نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر لكن لا بد من إصدار قوانين تنضم عملية هيئة الرقابة الشرعية مبينة شروطها الأساسية لمهامها. بحيث تم إصدار القانون 02-20 المؤرخ في 24 مارس 2020 التي حثت على وجوب تعيين هيئة رقابة شرعية تتمتع بالاستقلالية المطلقة في تنفيذ عملها بكل أريحية حتى يكون العمل أكثر نزاهة ومصداقية ومن تم إصدار تقرير حول الرقابة التي مارستها الهيئة على نشاطات المؤسسة المالية متضمن رأيها حول مطابقتها معاملاتها وعقودها لأحكام الشرعية بإضافة إلى تقديم استشارات وفتاوي.

النتائج المتوصل إليه:

-الرقابة الشرعية هي عمود الفقري للمصاريف الإسلامية فهي مقوم لأعمال والمنتجات البنك.
-هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة تعمل على إبداء رأي حول التزام البنك بالأحكام الشرعية.
-وجود هيئة رقابة الشرعية في بنك البركة وفقا للقانون 02-20.
-من خلال إطلاع تقرير هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة سنة 2023 اتضح أن العمليات التي قام بها البنك وفقا لأحكام الشريعة.

-من خلال تقرير هيئة الرقابة في البنك البركة لاحظنا وجود إيرادات مخالفة للشريعة تم توجيهها لسبل الخيرات.
-قرارات هيئة الرقابة الشرعية في بنك قرارات غير إلزامية ومسؤوليتها تتمثل في إبداء رأي فقط.

7. قائمة المراجع:

1. مطلق جاسر، التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المدققين الشرعيين الذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية (12/4/2009). الكويت.
2. الجريدة الرسمية. المادة 15. (16)، 24 مارس 2020، الجزائر
3. بارة سهيلة، دور هيئة الرقابة الشرعية في التأكد من الالتزام الشرعي للبنوك الإسلامية -دراسة تقارير الهيئة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية العربية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، (01)10 (2023، 05 15)، 405-430
4. براضية حكيم، عراب سارة، معايير الضوابط الشرعية كآلية لتفعيل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة دراسات اقتصادية ، (03)13. 2019، 01 12، 85-124.
5. براهبي فائزة، حديدي آدم، دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ظل إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، (01)05 (2021، 06 03)، 185-202

6. بنايش سفيان، محمد فرحي، واقع الرقابة والتدقيق الشرعي في النواخذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر دراسة ميدانية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، (02)، 08، (2024، 12، 16)، 50-65.
7. بنك البركة الجزائري- (s.d.). <https://www.albaraka-bank.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/?lang=ar>
8. بنك البركة الجزائري. (s.d.). ب. ا. الجزائري- (s.d.). <https://www.albaraka-bank.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/?lang=ar>، (Éd.)
9. تقرير شرعي لبنك البركة- <https://www.albaraka-bank.dz/wp-content/uploads/2024/04/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-2023.pdf>، (04، 02، 2024)
10. جميلة الجوزي، حدو على، واقع الرقابة على المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري بالمقارنة مع التنظيمات الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، (12)، 01، (2015، 01)، 29-46.
11. حسام الدين عفانة، مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية البنك الإسلامي الفلسطيني كمثل تطبيقي، المؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين واقع وتحديات. الثاني من رجب 1431، الموافق 2010/04/16). مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي رام الله / فلسطين المحتلة.
12. خليف إحسان، خليف إحسان، بوقصة سليمة، واقع التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري - صيغة الاستصناع نموذجاً. دفاتر البحوث العلمية، (02)، 11، (2024، 01)، 179-197.
13. رضوان العمار زينب مهنا، الرقابة الشرعية ودورها في تقويم الأداء الشرعي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية. مجلة، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. (01)، 37، (2015).
14. زرقط رشيد، محدودية مهام هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي البحث دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الدفاتر الاقتصادية، (02)، 06، (2015، 09)، 96-108.
15. سليمان ناصر. (الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول. مجلة المعيار، (23)، 12، (2010، 02)، 337-356.
16. سماعيل خالد أوغلو، التدقيق الشرعي على البنوك التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية بتركيا، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 7-9 أبريل 2017، اسطنبول تركيا.
17. شفيقة بوزيد، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية. شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس - سطيف - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، (2012/2013).
18. صفر سليمان الطاهات، عوض عادل القرعان، أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن. المجلة العربية للإدارة، (3)، 42، (سبتمبر 2022).
19. عبد القادر جديدر الرقابة والتدقيق الشرعيين في تجويد عمل المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، (05)، 02، 08، 06، 71-86، 2020.

20. عبد الله عطية، التدقيق الشرعي والمبادئ الأساسية الحوكمة شركات التأمين الإسلامية، مؤتمر شوري السابع للتدقيق الشرعي، 16-18 أكتوبر 2018، عمان -الأردن.
21. فيان عبد الرحمن ياسين، ابتسام على حسين، عطار سعد، دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، (02)05، 2020، 06، 08، 32-07.
22. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، (المملكة الأردنية الهاشمية، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016).
23. محمد بلبية، هيئات الرقابة الشرعية ودورها في متابعة أعمال المصارف الإسلامية. مجلة الإحياء، (01)17، (2017، 06، 30)، 433-446.
24. محمد عمر جاسر، التدقيق الشرعي الخارجي، مؤتمر المدققين الشرعيين شركة شوري للاستشارات الشرعية. (04/ مايو 2009)، الكويت.
25. مطاي عبد القادر، تحديات ومتطلبات تحقيق الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية بالإشارة إلى تجارب دولية. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. (02)19، 2018، 12، 31، 47-64.
26. معمري منير، تكامل نظم المراجعة الشرعية لمواجهة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية في البنوك. مجلة الاقتصاد الصناعي، (02)08، 15 مارس 2018، 190-204.
27. نور الهدى عرعار، نصيرة محاجبية، الحوكمة كالية لتفعيل وتطوير الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، (02)03، (2021، 12، 31)، 17-26.
28. هودة صلصان قدوري، التدقيق في ظل تطور الصناعة المالية الإسلامية -التدقيق الشرعي. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، (01)01، 15 ديسمبر 2017، 104-110.
29. هيام محمد عبد القادر الزيدانيين، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق. دراسات، علوم الشرعة والقانون، (01)40، 2013، 89-110.